

الفصل الخامس
أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة

oboi.kandi.com

الفصل الخامس

أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة

لم يدل الواقع الذي انطلقت منه تجربة الوحدة الأوروبية على إنها قادرة على بناء اتحاد اقتصادي وتكتل سياسي يضم ٢٥ دولة، فقد نجحت هذه التجربة في صناعة مسيرة للتراكم الوجدوي عبر رحلة طويلة من التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية. إذ كان من الصعب على أكثر المتفائلين أن يتصور أن التوقيع على اتفاق لتأسيس سوق اقتصادية تضم ست دول أوروبية فقط في عام ١٩٥٧، يمكن أن يصل إلى الصورة الاتحادية الحالية التي شرعت في بناء دستور أوروبي موحد يراعي خصوصيات كل دولة ولا يلغيها.

ولعل أبرز ما ميز تجربة الاتحاد الأوروبي أنها كانت محاولة مستمرة لصناعة كيان لم تكن المؤشرات الأولى تدل على أنه قادر على النمو والاستمرار، بل ومثل نموذجا مختلفا وفريدا في تاريخ تجارب الوحدة في العالم أجمع، في مقابل نماذج الفشل في العالم العربي، ونماذج التجارب الساكنة التي ورثت أوضاعا مستقرة كتجربة بناء الولايات المتحدة في القارة الأمريكية البكر، ونماذج الوحدة القسرية التي شهدتها مناطق شاسعة في شرق ووسط أوروبا حين كان خيار الوحدة نابعا من تقسيمات دولية أعطت الضوء الأخضر للجيش السوفيتي أن يفرضها بالقوة على شعوب هذه الجمهوريات طوال ما يقرب من نصف قرن. أضف إلى ذلك أن أحد مصادر تميز التجربة الأوروبية يتمثل في بناء صيغة للاختيار الحر، تسمح لكل دولة بالاندماج في مشروع الوحدة الأوروبية، والمساهمة في بنائه بإرادتها الحرة، أو التوقف عند مرحلة معينه من مسيرة تطور هذا البناء، أو حتى الخروج منه إذا أرادت.

وتبقى عملية التطور البناء من أبرز سمات التجربة الأوروبية، والتي تحولت فيها من سوق تجارية إلى مجموعة اقتصادية سياسية ثم إلى اتحاد.

ونجحت في تقديم رؤى سياسية قادرة على التأثير في كل مرحلة،
ودفعها إلى الأمام بصورة لم تكن نقطة البداية التي انطلقت منها تبشر
بالوصول إلى الخطوة التالية. وهذا ما ستحاول هذه الدراسة التركيز عليه،
أي محاولة الاقتراب من الآليات الداخلية التي صنعت التجربة الأوروبية
وساهمت في نجاحها، بصرف النظر عن الوزن الدولي للاتحاد الأوروبي،
ومدى قدرته على منافسة القطب الأمريكي، فهي كلها قضايا خارج نطاق
هذا البحث. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يتناول القسم الأول
خبرة تجربة الوحدة الأوروبية، ويتناول الثاني استراتيجيات صناعة الوحدة
الأوروبية، أما الثالث أو الخاتمة فسيتعلق بالتحديات التي تواجهها تجربة
الوحدة الأوروبية.

أولا - أوروبا الموحدة .. واقع مكتسب أم عملية تطويرية ؟ 1- الخلفية الثقافية لتجربة الوحدة الأوروبية

أخذ الحيز الثقافي في التجربة الأوروبية أبعادا مركبة تحمل كثيرا
من التعقيد والخصوصية علي السواء، فمن ناحية احتوت الثقافة الأوروبية
علي مكونات مشتركة كثيرة وعرفت خبرتها الثقافية في القرون الوسطى
وأثناء عصور النهضة تجارب متشابهة. فنضال كثير من مثقفيها ضد هيمنة
الكنيسة، والمعارك التي خاضها الفكر العلماني في أوروبا ضد الأفكار
الظلامية المعادية للعلم والتقدم كانت متقاربة، كما أن الثورات البرجوازية
التي شهدتها أوروبا بصور مختلفة قبل وبعد الثورة الفرنسية (1789) من أجل
بناء نموذج ليبرالي عصري كانت من السمات العامة التي شهدتها معظم بلدان
القارة الأوروبية منذ القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر. ومن هنا،
يمكن القول إن الغرب الأوروبي قد امتلك مكونات ثقافية مشتركة منذ
ظهور المسيحية، ومرورا بهيمنة رجال الدين والملكيات المطلقة في القرون
الوسطى، وانتهاء بسيادة الثقافة الفردية والقيم الليبرالية في العصور الحديثة.
وقد مثلت هذه المكونات نقطة الانطلاق الأولي - العامة والكلية - في

تاريخ التطور الحضاري والثقافي الأوروبي. صحيح أن هذه التجارب قد اختلفت من دولة إلى أخرى، وصحيح أيضا أن أحد عناصر هذه الثقافة المشتركة المتمثل في اللغة قد اختلف أيضا من دولة أوروبية إلى أخرى. رغم أن كثيرا منها كان ذا منشأ واحد كاللاتينية، والجرمانية... الخ. إلا أن هذا لم يمنع وجود قواسم ثقافية مشتركة حتى إذا فرقت بينها السياسة والاقتصاد والمصالح المتباينة.

ومن هنا، وعت أوروبا الغربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية أن معضلتها ليست في التأكيد على أهمية هذه المكونات الثقافية المشتركة وإنما في تغيير واقعها السياسي وعلاقاتها الاقتصادية، وفي تحويل صراعاتها الصفرية والدموية التي شهدتها على مدار قرون إلى منافسات نسبية فيها المكسب والخسارة، وفي جعل خطواتها الوجدوية ليس على حساب مصالح كل دولة وإنما في صالح كل الدول، وجعل المصلحة العامة في التوحد ليست على حساب المصلحة الخاصة والحسابات القومية.

وإذا كان الاقتراب الثقافي- الاجتماعي من ظاهرة ما يجب أن يتضمن ما هو تاريخي (تراث ثقافي) وما هو اجتماعي (سياق)، فإن الاقتراب من التجربة الأوروبية في التكامل يؤكد أنها امتلكت مكونات ثقافية وتاريخية مشتركة كثيرة، ولكنها عرفت في تجاربها وخبراتها الاجتماعية والسياسية الكثير من الصراعات التي حجت في كثير من الأحيان رؤية هذه المكونات الثقافية المشتركة، كالحروب بين البلدان الأوروبية، أو القطيعة مع باقي الجيران الأوروبيين كما حدث مع بلدان أوروبا الشرقية.

وتظل الدلالة الثقافية لانتهاء حالة القطيعة بين بلدان أوروبا الشرقية والغربية بعد سقوط حائط برلين، تكمن في أنها عكست عودة إلى الوضع الطبيعي الذي كان سائدا بين الجانبين قبل تقسيمات الحرب العالمية الثانية، والتي تصور البعض أنه يمكن فقط للحقل الأيديولوجي - المتمثل في الماركسية - أن يقطع تلك البلدان عن تطورها الطبيعي والتاريخي، الذي لم

يختلف كثيرا قبل الحرب العالمية الثانية عن باقي البلدان الغربية في أوروبا خاصة في جوانبه السياسية، حيث كانت الأحزاب الشيوعية في بلدان أوروبا الشرقية تحصل علي نسب قريبة من تلك التي يحصل عليها رفاقها في فرنسا وأسبانيا وغيرها من دول أوروبا الغربية قبل أن يفرض الجيش الأحمر وصول هذه الأحزاب إلى الحكم.

أعادت العودة الشرقية إلى قطار الوحدة الأوروبية بعد انهيار حائط برلين القارة الأوروبية بشطريها الشرقي والغربي إلى الوضع الطبيعي الذي كان سائدا قبل تقسيمات ما بعد الحرب العالمية الثانية. وأصبحت القارة أمام مشروع سياسي واقتصادي جديد، يعي أهمية المكونات الثقافية المشتركة التي تجمع بين بلدانه، ويعمل علي بناء حيز اجتماعي وسياسي واقتصادي جديد يعبر عن الاختيار الحر لأطرافه وليس نتيجة القسر الذي أثبت التاريخ أنه لن يدوم حتى لو كان تحت راية التضامن الأيديولوجي أو الديني أو العرقي.

٢- أوروبا الموحدة .. صناعة وحدة

من الصعب اعتبار تجربة الوحدة الأوروبية تجربة وحدوية بالمعنى الذي عرفناه في الوطن العربي، تماما مثلما يصعب وصفها بأنها نتاج للفكر القومي الأوروبي كما حدث أيضا في الحالة العربية. فقد انطلقت، على عكس الخبرة العربية، من الواقع العملي والمؤسسي المعاش من أجل بناء الكلي والعام المتمثل في الوحدة الأوروبية. هذا الوضع لم يعن بأي حال من الأحوال غياب تصور سياسي ومشاركات ثقافية تجمع بين دول القارة العريقة، بل علي العكس فقد شكلت الرؤية السياسية الشاملة والتاريخ الثقافى المتقارب الإطار العام الديناميكي الذي تحرك في إطاره مشروع الوحدة الأوروبية.

وهنا يكمن الفارق بين تجربة الوحدة الأوروبية الناجحة وتجارب الوحدة العربية الفاشلة، فأوروبا لم تتعال عن تفاصيل الواقع المعاش، ولم

تتجاهل منذ البداية التباينات، بل وأحيانا التناقضات، الموجودة بين كل دولها تحت شعارات الأخوة الأوروبية أو المصير والتاريخ الأوروبي المشترك، إنما اعترفت بها واعتبرت التعامل الواقعي معها هو نقطة الانطلاق لتأسيس مشروع الوحدة الأوروبية، الذي لم يحكمه الشعار الأيديولوجي إنما الإنجاز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي حكمه إطار وتصور سياسي رحب، وليس نصا أيديولوجيا مغلقا.

وفي هذا السياق، وعلي خلاف ما يروج له البعض، لم تنح تجربة الاتحاد الأوروبي الثقافي والسياسي والاستراتيجي من مشروعها، بل علي العكس فقد وضعتها في الإطار الرحب والعام، أي الإطار الصحيح، لكي يشكوا قوة دفع تساعد على إنجاز التفاصيل الوظيفية والمؤسسية للتجربة لا تحويرها لتدخل قسرا داخل السياسي والأيديولوجي. ولعل هذا ما جعل مشروع الوحدة الأوروبية منذ انطلاقه في عام ١٩٥٧ محاولة دائمة لصياغة واقع أوروبي جديد ينحو بشكل متدرج نحو الوحدة، ويعمل علي بناء معايير أوروبية شبه موحدة تحاول كل دولة أوروبية أن تكيف نظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفقا لها. تميزت تلك المعايير بأنها تدخل مباشرة في نسيج المجتمع، وتعمل على ضبط أداء مؤسساته وفق معايير تفصيلية شاركت في صياغتها الدول الأوروبية، فهناك معايير سياسية تخص قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأخرى اقتصادية لا تتعلق فقط بمستوي معين من النمو الاقتصادي، وإنما أيضا بقوانين تخص الإعفاءات الجمركية بين الدول الأعضاء والسوق المشتركة، وبقوانين تنظم تصدير الحاصلات الزراعية بين الدول الأعضاء وعملية صيد الأسماك، وأخيرا قوانين تنظم حرية المعلومات والإعلام والأنشطة الثقافية والتعليم. وهكذا، كانت قوانين تجربة الاتحاد الأوروبي مصوبة أساسا نحو المجتمع، ولم تكن مشروعا فوقيا يضع أهدافا سياسية عليا منعزلة عن الواقع المعاش. بل على العكس، فقد حاولت التجربة الأوروبية أن تحول مشروعها السياسي إلى قضية مجتمعية، يساهم المواطنون في بلورته.

وأصبحت قضية الوحدة بعيدة عن كونها قضية إستراتيجية عليا تخص النخبة، إنما هي قضية شعوب، وبالتالي خاطبت منذ البداية مصالحتهم وسعت إلى التعبير عنها ونجحت إلى حد كبير في دمج القيمة العليا المتمثلة في الوحدة الأوروبية في الواقع والهموم اليومية المعاشة.

وفي المقابل، بدت تجربة الوحدة العربية، والخطاب القومي العربي أيضا، وكأنها قضية نخبوية تعالج القضايا الكبرى للأمة العربية كانهضة وتحرير فلسطين وبناء دولة الوحدة. وبدت وكأنها لا يعينها منذ البداية مصالح الأفراد أو المواطنين الذين يفترض أن يستهدفهم هذا الخطاب. ولعل فشل تجربة الوحدة المصرية السورية يعكس هذه الأزمة بوضوح، فرغم اكتمال كثير من المعايير السياسية لهذه التجربة، ومن بينها الشعبية الهائلة للرئيس الراحل جمال عبد الناصر في مصر وسوريا ووجود مخاطر حقيقية تحيط بالبلدين، إلا أن تجاهلها للواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي الذي يعيشه الشعبان، والتعامل معهما كأنهما شعب واحد وكيان واحد في أمة عربية واحدة جزأها الاستعمار، أدى إلى اختزال مشروع الوحدة في جوانبه الفوقية وبدا وكأنه قرار فوقي، ما لبث أن انهار بسبب وجود واقعين مختلفين ولو في التفاصيل يعيشهما كلا الشعبين. وصار من الصعب في الممارسة العملية القول إن كليهما شعب واحد.

إن هذه المفاهيم هي التي أجهضت المشاريع القومية العربية، وأدت بها إلى الانتكاس والتراجع، لأنها اختزلت نفسها في الأدبيات الأيديولوجية دون أن تحاول الاقتراب من الواقع، لتعرف أن العالم العربي به تباينات كثيرة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن الاعتراف بهذه التباينات يفتح الباب أمام اكتشاف الوسائل المناسبة لتقليصها، عبر بناء مشروع للوحدة من أسفل، لا ينطلق من أن الأمة العربية كيان واحد ومكتسب بالمعنى التاريخي، إنما يعترف بأن الخبرات الاجتماعية والسياسية لكل دولة عربية صنعت ثقافة وطنية من الصعب تجاهلها أو التعالي عليها،

لصالح عموميات التاريخ التي تستسهل الحلول الشعاعية على حساب بذل الجهد في صناعة تجربة وحدوية تنطلق من التفاعل المجتمعي بين عدد محدود من الأقطار العربية المتشابهة في الظروف الثقافية والسياسية، وتعتبر أن الوصول إلى الوحدة بالمعنى الكونفدرالي أو إلى التجمع الإقليمي هو خيار يعبر عن تفاعلات جزئية في مجال التعليم والإعلام والاقتصاد والسياسة والثقافة بين شعوب المنطقة، وليس الصفات الأيديولوجية السابقة التجهيز.

أما في الحالة الأوروبية فقد تم صناعة الوحدة، كما ذهب Jean Monnet، عبر صناعة الوعي بها مع البدايات المبكرة للحديث عن الوحدة الأوروبية والوعي الأوروبي. ووفق تعبير مونيت فإن أوروبا لم توجد أبداً، فليس انضمام دول كاملة السيادة للاجتماع في داخل هيئة هو الذي يصنع هويتها، يجب حقيقة خلق أوروبا. وهذا ربما ما حدث مع تجربة الوحدة الأوروبية التي صنعها بشر، وعرفت تحولات متعددة منذ انطلاق قطار الوحدة الأوروبية في سنة ١٩٥٧ وأدت في النهاية إلى وجود كيان ما يسمى الاتحاد الأوروبي، وضع معايير الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة به، ويسعى أيضاً لوضع معايير أوروبية موحدة في التعامل مع الأقطاب والدول الأخرى. وقد تميزت تلك المعايير بالمرونة والديناميكية، حيث تغيرت من مرحلة إلى أخرى، ومن عصر إلى ثان دون أن تفقد جوهرها ودون أن تتحفظ في أيقونات ساكنة.

ومن ثم، يكون من المفيد الإشارة إلى الآليات الداخلية التي حكمت عمل هذا النموذج وتطوره والمحطات الرئيسية التي مر بها في الداخل والخارج، وأدت إلى تطور تجربته من مشروع تجاري إلى أهم تجربة توحد سياسي واقتصادي وإستراتيجي في القرن العشرين.

ثانياً: إستراتيجيات صناعة الوحدة الأوروبية

أخذت إستراتيجية بناء الوحدة الأوروبية ثلاث خصائص رئيسية. تمثلت الأولى في الانطلاق من القضايا الصغرى والجزئية إلى القضايا الكبرى والإستراتيجية، بكل ما مثله ذلك من خلق ثقافة نسبية لا تنتمي إلى اللغة

المطلقة التي سادت تجارب وحدوية أخرى. وتمثلت الثانية في عدم النظر إلى قضية الوحدة كمعطى يجب التسليم به منذ البداية، وفرضه في الممارسة اليومية على جميع الدول الداخلة في الاتحاد أو المرشحة له، بقدر ما ظل قيمة عليا يمكن للدول الأعضاء أن تصل إليها بمحض إرادتها ومن خلال تفاعلاتها البنينة. وأخيرا، تمثلت الخاصية الثالثة في اعتماد إستراتيجية الدمج التي تميزت بها تجربة الاتحاد الأوروبي، ونجاحه في امتلاك هذا القطب المغناطيسي الجاذب والقادر على دمج دول داخل قطار الوحدة الأوروبية، يبذل في هذه العملية جهدا متبادلا بين الدول التي أسست الاتحاد الأوروبي وبين الدول المرشحة للانضمام إليه.

١ - بناء الهرم من أسفل: التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب

إن أهم ما ميز تجربة الوحدة الأوروبية أنها بدأت من أسفل، ووضعت أهدافا متواضعة لم يتوقع كثير من المراقبين أن تكون هي الطريق نحو إنجاز الوحدة، فلم تبدأ بالتوقيع على اتفاقات وحدة بين عدد من الدول الأعضاء، ولم تطرح قضايا السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة كأهداف فورية للدول المنضمة للجماعة الأوروبية، إنما تركت التفاعلات الاختيارية بين دول الجماعة حول قضايا جزئية هي التي تقود الدول الأعضاء أو معظمها إلى خيار الاتحاد، الذي ظل منذ البداية هدفا وليس قانونا جبريا يفرض من أعلى أو بقرار سيادي.

وقد وعى المسئولون الأوروبيون هذه القضايا منذ البداية. وعلى سبيل المثال صرح وزير الخارجية الفرنسية الراحل روبرت شومان في ٩ مايو ١٩٥٠ بأن أوروبا لن تصنع دفعة واحدة، ولا ببناء تكتل موحد، إنما من خلال إنجازات واقعية، تخلق أولا تضامنا واقعيا، معتمدا على المنهج الوظيفي وليس الدستوري الذي يعتمد على دستور فيدرالي في بناء تجربة الوحدة الأوروبية. ويضيف المسئول الفرنسي فكرة أخرى على قدر كبير من الأهمية، وذات دلالة، فيشير إلى أن الدول الأوروبية التي عادت لتحصل على سيادتها كاملة

بعد الحرب العالمية الثانية، لا يجب أن تتركها بصورة فورية لصالح وحدة فيدرالية أوروبية، إنما يجب أن تتعود الدول الأوروبية على التخلي الطوعي عن بعض جوانب سيادتها في بعض القضايا، فالمطلوب هو التقليل المتصاعد في التناقض بين الاندماج الأوروبي والدولة ❖.

هذه الأفكار انعكست إلى حد كبير في مسار تجربة الوحدة الأوروبية، والتي أكدها كثير من السياسيين الأوروبيين في فترات زمنية مختلفة، وعبرت عن وعي كامل بتفاصيل الواقع المعاش، وجعلت التعامل مع هذا الواقع هو المدخل لإنجاز الأهداف الكبرى المتمثلة في الوحدة، بما يعني أن الغاية ظلت قيمة عليا يجب العمل على الوصول إليها عبر حل الإشكاليات الفرعية والجزئية لا تجاهلها لصالح عموميات وغايات كبرى لا يوجد لها تجليات ملموسة في الواقع العملي. ومن ثم، لم يكن غريبا أن تبدأ رحلة الوحدة الأوروبية من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوروبية في ١٨ أبريل سنة ١٩٥١ في العاصمة الفرنسية باريس. وكان الهدف هو تسهيل الاستثمار في هذا المجال، وتسهيل حرية حركة رأس المال والعمالة التي تعمل في مجالي الفحم والصلب، لكي تعتاد الدول الأوروبية الثلاث التي وقعت على هذه الاتفاقية على فكرة الاستثمار المتبادل، وعلى الحركة الحرة لرأس المال. ولم تتطرق مطلقا لأي اتفاقات اقتصادية مشتركة أو حتى لسوق واحدة تجمع الدول الأوروبية.

كما حافظت مسيرة الوحدة الأوروبية على هذه الروح عند توقيع الاتفاق الشهير الذي وقع في روما سنة ١٩٥٧، والذي يعتبره الكثيرون البداية الحقيقية لتبلور مشروع الوحدة الأوروبية. فقد جاء بدوره ترجمة لاتفاق ما سمي بالمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، والذي سهل تبادل الخبرات والمعدات في مجال الطاقة النووية، وكان الغطاء الذي خرجت منه السوق الأوروبية المشتركة التي وقعت عليها ست دول أوروبية. وهكذا، عكس الانطلاق من التفاصيل المعاشة، رغبة في بناء تفاعلات وحدوية بين الشعوب الأوروبية، لا

تكون حبيسة قرارات فوقية تصدر من أعلي، بقدر ما تحولت إلى ممارسة يومية تهدف إلى تحقيق هذه القيمة بالتراكم العملي، وعبر خلق قنوات شعبية ومؤسسية تعمق من التفاعلات الأفقية بين الأوروبيين.

والحقيقة أن الأساس الاقتصادي في تجربة الوحدة الأوروبية كان رئيسيا، رغم أنه لم يكن العامل الوحيد. فقد حرصت التجربة على أن تؤسس نموذجا أوروبا يقوم على نسج شبكة مصالح مشتركة بين الشعوب الأوروبية، دون أن يعني ذلك اختفاء صراعات المصالح بين هذه الدول أو بين شرائح مختلفة من شعوب كل دولة. فاحتجاجات المزارعين الفرنسيين أو صائدي الأسماك الدانمركيين على عدم وجود حماية لسلعهم في مواجهة المنافسة الأوروبية كانت متكررة وامتدت إلى معظم البلدان الأوروبية، التي حرصت على إيجاد حلول توافقية بين هذه المصالح المتباينة. ومرة أخرى، لم تتعال التجربة الأوروبية على هذه المشكلات، ولم تحاول أن تفرض لها حلا فوقية، إنما اعتبرت جزءا أساسيا من التحديات التي تواجه مشروع الوحدة، وعملت بطرق مختلفة على حلها وإيجاد كثير من الحلول التوافقية لها.

ويختلف ذلك عن المعالجة العربية لمثل هذه الأمور، والتي يبدو أن أحد أبرز تجلياتها الحالية، على سبيل المثال، هو العلاقات السورية- اللبنانية، التي تخفي خلف شعارات الأخوة والعلاقات الإستراتيجية والمصير والنضال المشترك بين البلدين تباينات هائلة بين الشعبين، نتيجة تأكيد أحد الأطراف على أنه ضحية استغلال من الشقيق الأكبر، وأن كثيرا من محاصيله الزراعية تعاني من الركود الاقتصادي نتيجة غزو محاصيل الدولة الأخرى لبلاده. وإذا كان من الوارد ألا تكون كل هذه المقولات دقيقة، إلا أنه من المؤكد أن تجاهل مصالح المواطنين ورغباتهم في أي تجربة وحدوية أو أخوية عربية، قد أدى إلى تحويل الشعارات السياسية إلى غطاء لإخفاء المشاكل المعاشة نتيجة إما العجز عن حلها، أو الاستسهال بالاختفاء وراء القضايا والأهداف الكبرى.

إن تجربة الوحدة الأوروبية قد دلت على أن الوصول إلى الأهداف الكبرى لن يتم إلا بإنجاز الأهداف الصغرى، وأن شبكة التفاعلات الأفقية بين الشعوب والتي تحقق لهم جانبا من مصالحهم الاقتصادية وطموحاتهم المادية، وتسمح باستقلالية العمل الأهلي وفاعليته، وتتيح له حرية الرأي والتعبير المستقل، والقدرة على النقد، بما يعني أن أي انتقاد لدولة أوروبية جارة في ظل مناخ وطني يسمح بالنقد والتنوع لا يؤخذ بحساسية كما في حال غياب هذا المناخ.

ومن المؤكد أن العرب يعيشون في ظل أجواء تتغنى صباحا ومساءً، بعبقرية الحاكم والدولة والشعب، وبالتالي، أو بالنتيجة، يصبح اندماجه في علاقات وحدوية مع دولة أخرى شقيقة مجرد مسألة رمزية على السطح لأن كل البنى والمؤسسات الأفقية داخل هذه البلدان قائمة على تقديس من هو على قمة الهرم الإداري والسياسي في كل دولة على حدة، ويغيب عنها ثقافة النقد الذاتي وقبول التنوع الداخلي وقيم الديمقراطية. ولذلك، عندما تدخل دولة في علاقة تضامنية أو وحدوية مع دولة عربية شقيقة يصبح الحديث عن الوحدة والسوق الاقتصادية المشتركة مجرد حديث رأسي للاستهلاك المحلي، لأن البنى الأفقية المعنية بإتمام هذه العلاقة لا علاقة لها عمليا بمشاريع الوحدة، بل وتعيش عادة في حالة تريبص داخلي تجاه البلد أو البلاد العربية الأخرى خاصة في حالة إقدام بلد أو منظمة أو كاتب عربي على نقد دولة أخرى أو الإشارة إلى بعض السلبيات الموجودة، فيتحول هذا التريبص إلى سلوك عدواني قد يؤدي إلى قطع العلاقات بين هذه الدول.

ويضاغف من الآثار السلبية لهذا الخطاب غياب شبكة مصالح اقتصادية حقيقية بين شعوب المنطقة العربية، نتيجة البدء بشعارات عامة كالسوق الاقتصادية المشتركة، والتي تعتبر في الحقيقة هدفا بعيد المدى، يجب أن يسبقه تفاعلات أفقية بين مؤسسات صغيرة ذات أهداف محدودة، كبناء تجمع لخطوط الكهرباء العربية، أو للغاز أو حتى للهاتف المحمول، ثم

تصبح هذه التجمعات نواة لشبكة أكبر من المصالح الاقتصادية تكون في النهاية بدورها نواة للسوق الاقتصادية المشتركة.

ينطبق التحليل ذاته على المستوى السياسي، فالقوميون العرب انشغلوا بقضايا أيديولوجية وسياسية ذات طابع كلي وضيق من نوع بناء تنظيم قومي يضم كل الثوار العرب المؤمنين بالوحدة العربية، ويصبح هذا التنظيم هو الطريق الوحيد لإنجاز الوحدة بصرف النظر عن موقف باقي الأطياف السياسية من أبناء الشعب العربي، وبعيدا أيضا عن بناء تفاعلات ثقافية ومؤسسية واقتصادية وسياسية تمهيدية كثيرة تسبق أي بناء وحدوي بمعناه الفيدرالي. وهكذا، نجد أنه باستثناء بعض الشبكات العربية النخبوية التي تعمل في مجالات حقوق الإنسان، من الصعب أن نتحدث في العالم العربي عن تفاعلات ذات قيمة بين الشعوب في قضايا اجتماعية أو سياسية معاشة.

٢- إستراتيجية الدمج: من السوق إلى الاتحاد أو ديناميكية التجربة الأوروبية

تميزت تجربة الاتحاد الأوروبي بالحيوية والتجديد منذ انطلاق مشروع الوحدة الأوروبية في سنة ١٩٥٧ وحتى الآن. كانت البداية في روما وتحديدًا في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ حين وقعت ست دول أوروبية، هي: فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولندا و لوكسمبورج، معاهدة لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة.

انضم إلى هذا البناء الجديد في سنة ١٩٧٢ ثلاث دول أوروبية جديدة هي بريطانيا وأيرلندا والدانمارك، تلتها اليونان في سنة ١٩٨١، ثم أسبانيا والبرتغال في يناير سنة ١٩٨٦، وأخيرا جاء دور السويد والنمسا وفنلندا لينضموا في سنة ١٩٩٣ إلى القافلة الأوروبية التي تحولت من جماعة إلى اتحاد، ليرتفع عدد الدول المشاركة من اثنتي عشرة دولة إلى خمس عشرة. وجاءت سنة ٢٠٠٤ لتمثل منعطفًا جديدًا في تاريخ الاتحاد الأوروبي حين ارتفع عدد الدول الأعضاء إلى خمس وعشرين دولة بانضمام كل من

أستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا والمجر ومالطة وقبرص التي قد تنضم مقسمة أو موحدة تبعا لنتائج المفاوضات مع الشطر التركي.

وقد وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من المعايير المؤسسية والتقنية المتفاوتة لقبول دول الشمال الأوروبي التي انضمت إلى مسيرته، كما وضع مجموعة من المعايير الاقتصادية والثقافية لضم دول الشرق الأوروبي، وأخرى أكثر تعقيدا لاستيعاب تركيا، في ظل تصور إدماجي يحدد العلاقة بين دول الاتحاد والدول المرشحة للانضمام إليه. فبينما قبلت الجماعة الأوروبية في عضويتها وفي فترة لم تتجاوز العام طلبات العضوية التي قدمتها كل من السويد والنمسا وفنلندا من أوروبا الشمالية بالنظر إلى انسجامها مع المعايير التي وضعتها الجماعة الأوروبية لقبول الدول الجديدة، حيث قدمت النمسا ملف طلب العضوية في يوليو سنة ١٩٨٩، ثم تبعتها كل من السويد وفنلندا في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ على التوالي. وبعد فحص تلك الملفات أصدرت المفوضية الأوروبية عدة تقارير على مدار عام وافقت بعدها على انضمام الدول الثلاث، استنادا إلى أن أوضاعها الاقتصادية تسمح لها بالانضمام الفوري إلى الاتحاد بعد انتهاء المفاوضات الثنائية بين المفوضية والدول الثلاث. كما يلاحظ من ناحية أخرى، أن المحادثات التي أجريت بين الدول الثلاث وباقي دول الجماعة الأوروبية تركزت حول مسائل تقنية بالأساس، في ضوء انطباق المعايير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المطلوب استيفاؤها على تلك الدول.

وعلى سبيل المثال، طلبت السويد مساعدات من أجل تحسين أوضاع منتجاتها الزراعية وحماية ثرواتها السمكية من مثيلاتها الأوروبية، دون أن تتطرق المفاوضات لأي شروط أخرى ذات طابع سياسي أو ثقافي كما هو جار مع تركيا.

أما بالنسبة لدول أوروبا الشرقية فقد طرحت دول الاتحاد الأوروبي معايير أخرى ذات طابع اقتصادي أساسا لدمج هذه الدول داخل الاتحاد من

خلال ما عرف ببرنامج المشاركة مع بلدان أوروبا الوسطي والشرقية، والذي ضم بلغاريا والمجر وبولندا وجمهورية التشيك ورومانيا وسلوفاكيا، إضافة إلى بلدان البلطيق الثلاثة وسلوفينيا ومالطا وقبرص. وفي المقابل، رفضت دول الاتحاد الأوروبي في قمة سالونيك في ٢٣ يونيو ٢٠٠٣، تحديد جدول زمني لانضمام ألبانيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا وصربيا، مؤكدة على أن الجدول الزمني المحدد هو مدى التزام هذه الدول بالإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة منها.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد وضع الاتحاد الأوروبي فترة انتقالية طويلة لهذه البلدان العشرة، التي انضمت مؤخرا إلى الاتحاد، تضمنت مساعدات اقتصادية مشروطة بتحديث هذه الدول لمؤسساتها وهياكلها الاقتصادية لكي تتسجم مع نظيرتها الأوروبية، كما طالبت دول الاتحاد بلدان الشرق الأوروبي بضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية عميقة في نظمها السياسية ومؤسساتها الاقتصادية، خاصة أجهزتها المصرفية.

كما اعتبرت دول الاتحاد الـ ١٥ أن المعايير التي وضعتها لتوحيد أسعار محاصيلها الزراعية ومعدلات الإنتاج بعيدة تماما عن تلك التي تحكم بلدان شرق ووسط أوروبا خاصة وأن نسبة من يعملون في الزراعة في هذه البلدان أكبر بكثير من نسبتها داخل بلدان الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فقد حرصت دول الاتحاد الأوروبي على تقديم مساعدات كبيرة إلى تلك البلدان من أجل تطوير أدائها الاقتصادي وتحسين معدلات إنتاجها الزراعي من أجل تحويلها من دول مرشحة إلى دول أعضاء داخل الاتحاد. ولعل هذا ما ميز تجربة الاتحاد الأوروبي عن غيرها من تجارب كثير من التكتلات الكبرى في العالم حين وضع مساعداته لدول شرق ووسط أوروبا في إطار هدف سياسي وإستراتيجي محدد، هو ضم هذه البلدان ودمجها داخل الاتحاد الأوروبي. وبمعنى آخر، لم تهدف تلك المساعدات إلى بناء الولاء السياسي أو التبعية لدولة أوروبية كبرى، بقدر ما عكست رغبة دول الاتحاد في ضم تلك

البلدان إلى مشروع أو طموح كبير يستند إلى تصور إدماجي في التفاعل مع هذه الدول، يركز على إنجاز سياسي واقتصادي محدد وإنشاء شبكة من التفاعلات الفرعية المعاشة، وليس عبر البدء بالوحدة ثم فرض المعايير الأوروبية على الدول التي تنضم إلى الاتحاد، أو مشاريع المساعدات الاقتصادية في كثير من دول العالم، كالتى تقدمها الولايات المتحدة وتشرطها غالباً بتحالف سياسي وعسكري مع هذه الدولة أو تلك بصرف النظر عن طبيعة نظامها السياسي، أو كتلك التي ربطتها بمشاريع مفروضة بالإملاء أو بجبروت القوة العظمى كمشروع الشرق الأوسط الكبير للإصلاح السياسي في العالم العربي والشرق الأوسط.

وتظل مرونة المعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي سبباً رئيسياً وراء نجاح سياسته الاندماجية، ونجاحه في ضم عشرة بلدان أوروبية في عام ٢٠٠٤، حيث فرض عليها واجبات ومستوى معيناً من التطور الاقتصادي والديمقراطي والاجتماعي، ولكنه أيضاً لا يحرمها من الحقوق، ومن تلقى المساعدات والدعم من أجل توسيع البيت الأوروبي الكبير. فقد طبق الاتحاد الأوروبي إستراتيجية المستويات المتعددة، التي ميزت بين الدول الأوروبية المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وبين دول جنوب المتوسط المرشحة للشراكة معه، وبالتالي، أو بالنتيجة، ميزت بشكل واضح بين الارتباط بالقيمة العليا التي تتضمن المعايير والشروط الأقصى في الاندماج داخل الاتحاد الأوروبي وفق المعايير الأوروبية - بالمعنى الثقافى والاقتصادي والسياسي - والتي يجب الالتزام بها من أجل الانضمام إلى عضوية الاتحاد كما حدث بالنسبة لبلدان وسط وشرق وجنوب أوروبا، والارتباط من خلال المستوي الأدنى والذي يضم البلدان المرشحة للشراكة مع أوروبا في جنوب المتوسط.

وتمثل تجربة دمج تركيا نموذجاً بارزاً للتعقيدات التي تواجه هذه الدولة ذات الثقافة الإسلامية والموقع الجغرافي المتأخم لأوروبا، والتي يمثل انضمامها تحدياً حقيقياً لتجربة الاتحاد الأوروبي ليس من السهل حسمه.

فجغرافيا هناك جزء صغير من تركيا يقع داخل القارة الأوروبية، وثقافيا فإن تركيا هي الدولة الإسلامية الوحيدة والاستثنائية التي طبقت تحولا ثقافيا علمانيا متشددا من أعلى (تغيير أحرف الكتابة، علمانية متشددة في الفصل بين الدين والدولة). ومع ذلك لازالت تعاني من وضع خاص يجعلها في مستوى أقل من جيرانها الأوروبيين الجنوبيين في مالطا وقبرص، ويضع أيضا صعوبات أخرى أمام انضمامها إلى القطار الأوروبي، ولكنها تظل في إطار الصعوبة وليس الاستحالة. وقد وضعت أوروبا مجموعة من الشروط والمعايير أمام انضمام تركيا، تضمنت تحسين أوضاع حقوق الإنسان، وإجراء مزيد من الإصلاحات الديمقراطية، وأخيرا إعطاء مزيد من الحقوق الثقافية والسياسية للأكراد ولكافة الأقليات العرقية.

كانت كل من تركيا ومالطا وقبرص قد تقدمت في عام ١٩٨٧ بطلبات رسمية للعضوية، غير أن معظم تقارير المفوضية الأوروبية قد أشارت منذ ديسمبر ١٩٨٩ وحتى الإعلان الذي صدر عن قمة نيس الفرنسية في ديسمبر ٢٠٠٠، إلى أسباب ثقافية وسياسية واقتصادية تحول دون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ولعل التقرير الذي صدر عن المفوضية الأوروبية في ديسمبر عام ١٩٨٩ كان من أكثر التقارير إلحاحا علي البعد الثقافي كسبب رئيسي وراء عدم قبول عضوية تركيا في الاتحاد، حيث أشار إلى أن السبب الرئيسي وراء عدم انضمام تركيا إلى الجماعة الأوروبية راجع إلى ثقافتها الإسلامية، وصعوبة دمج دولة يزيد عدد سكانها على (٦٠) مليون نسمة وتعيش حالة فقر نسبي، بالإضافة إلى مخالفت الحكومة التركية لحقوق الإنسان والانتهاكات التي تتعرض لها الأقليات بشكل عام، والأقلية الكردية بشكل خاص.

غير أنه يلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي قد خففت من معاييرها الثقافية في تقييمها لتركيا. ويمكن أن نعزو هذا التحول إلى تطور تعامل الدول الأوروبية مع المسلمين الأوروبيين وتحديدًا ميلاد ما عرف بالإسلام

الأوروبي الذي مثل إحدى الخلفيات الفكرية والسياسية الرئيسية لمشروع دمج تركيا داخل الاتحاد الأوروبي، والذي نص عليه إعلان الألفية الثالثة لمؤتمر دول الاتحاد الأوروبي الذي عقد في مدينة هلسنكي في (١٠ - ١١) ديسمبر ١٩٩٩، وعاد وتكرر مع قمة نيس الفرنسية في ديسمبر ٢٠٠٠. وفي هذا السياق، أصبحت عملية دمج تركيا ذات الثقافة الإسلامية داخل دول الاتحاد الأوروبي أكثر انسجاما مع محاولات دمج المسلمين الأوروبيين داخل المؤسسات المدنية والعلمانية الأوروبية.

وفي الواقع، فإن نجاح عملية دمج تركيا داخل الاتحاد الأوروبي يتوقف إلى حد كبير على قدرتها على إجراء التطور الداخلي المطلوب، وعلى قدرة النموذج الأوروبي على الانفتاح الداخلي على تجربة مغايرة له ثقافيا، بحيث تصبح عملية الدمج في هذه الحالة قائمة على علاقة جدلية من التأثير والتأثر بين الجانبين. وعليه، فإن قدرة النموذج الأوروبي على دمج دول جديدة، يرجع في جانب رئيسي منه إلى خبرته الداخلية نفسها، ونجاحه في بناء نموذج ثقافي - سياسي داخلي، يعتمد أساسا على دمج الآخر داخل نسقه الاجتماعي والسياسي، سواء كان هذا الآخر متمثلا في المسلمين المهاجرين الذين تحول جزء كبير منهم إلى مسلمين أوروبيين، أو تمثل في تيارات سياسية ثورية ويسارية راديكالية نجح النظام السياسي الديمقراطي الأوروبي في دمجها داخل مؤسساته الديمقراطية وتحويل معظمها إلى قوى سلمية تتحرك داخل قيم التوافق العام.

٣- الاتحاد الأوروبي وتحولات البيئة الدولية

شكل سقوط حائط برلين في عام ١٩٨٩ منعطفًا فاصلا بين مرحلتين حاسمتين في تاريخ تطور القارة الأوروبية، حيث انتقل مشروع الوحدة الأوروبية من أجواء الحرب الباردة في ظل نظام القطبية الثنائية، إلى أجواء النظام العالمي الجديد الذي يهيمن عليه القطب الأمريكي الواحد. هذا الانتقال عكس أيضا انتقالا موازيا في مفردات النظام العالمي وفي شكل الصراعات

الدولية، من عالم الصراع الأيديولوجي بين حتميات الماركسية وبارجماتية الرأسمالية إلى عالم يحاول أن يكون واحدا، ويحاول أيضا طرح خطاب واحد يؤكد على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في شمال العالم وجنوبه، وهو ما يعكس أهمية تجربة الوحدة الأوروبية التي شهدت منذ النصف الثاني من هذا القرن تحولين رئيسيين عبرا في الحقيقة عن ديناميكية التجربة وحيويتها: الأول: تعلق بنشأة تجربة الاتحاد الأوروبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في ظل أجواء الحرب الباردة التي فرضها النظام الدولي ثنائي القطبية. ويلاحظ هنا أن التجربة الأوروبية قد حافظت علي وجودها وتأثيرها طوال تلك الفترة، بل نجحت في استقطاب دول أوروبية جديدة، حيث ارتفعت عضوية الجماعة من ست دول إلى تسع دول.

الثاني: تعلق بقدرة البلدان الأوروبية علي التكيف مع التحولات التي شهدتها العالم منذ الحرب الباردة وحتى بزوغ النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة، فالاتحاد الأوروبي كان هو المشروع الأبرز في الكرة الأرضية الذي صمد في وجه التحولات التي شهدتها العالم في العقد الأخير، ونجح ليس فقط في الاستمرار والتكيف معها وإنما أيضا في التأثير فيها والانتقال السلس من التفاعل مع نظام القطبية الثنائية إلى نظام متعدد الأقطاب يهيمن عليه القطب الأمريكي.

وإذا كان من المؤكد أن بناء أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية قد تم في ظل غطاء ودعم أمريكي واضح، بدءا من مشروع مارشال الأمريكي (١٩٤٨ - ١٩٥٢) لإعادة بناء أوروبا اقتصاديا، والذي أدى إلى ميلاد المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي في ١٦ أبريل ١٩٤٨، ثم قيام الولايات المتحدة بتسليح ألمانيا الغربية تسليحا محدودا في أعقاب الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣)، إلا أنه من الصعب القول إن هذا الدعم قد استمر بعد ظهور الجماعة الأوروبية منذ عام ١٩٥٧، أو في ظل تجربة الاتحاد الأوروبي بعد عام ١٩٩٥. وجاءت المحاولة الديجولية في فرنسا من أجل الاستقلال الأوروبي عن هذا

الغطاء، لتساهم في جعل مشروع الوحدة الأوروبية يحمل نعمات خاصة حتى لو ظل في إطار اللحن الأمريكي. كما حاولت أوروبا أن تبني صيغة ثالثة تتجاوز بها هيمنة القطب الأمريكي والسوفيتي علي السواء، لتتواكب مع ما جرى في كثير من بقاع العالم.

رغم أن تجربة الجماعة الأوروبية لم تكن في أي مرحلة من مراحلها تجربة اشتراكية، كما أنها لم تتبن قضايا العالم الثالث بشكل كامل وكلي، ولم تصل في تحفظ معظم أقطارها علي بعض السياسات الأمريكية في العالم - في فيتنام والشرق الأوسط - إلى حد التحالف مع القطب السوفيتي، إلا أن هذا لم يحل دون أن تكون مجمل السياسات الأوروبية أكثر انفتاحا علي بعض قضايا الجنوب وفي قلبه العالم العربي، من سياسات القطب الأمريكي.

وقد ترجمت دول الجماعة الأوروبية هذا الإرث - ربما باستثناء بريطاني غالب - في كثير من ممارساتها في الداخل والخارج، فأوروبا انتمت إيديولوجيا للمعسكر الرأسمالي، ولكنه في كل الأحوال كان انتماء من نوع خاص حرص علي تقديم نموذج رأسمالي أكثر إنسانية وميلا للعدالة الاجتماعية من نظيره الأمريكي دون أن يتقاطع في نفس الوقت مع العقل البيروقراطي الذي قدمته الاشتراكية السوفيتية. وبمعنى آخر، يمكن القول إجمالاً إن تجربة الجماعة الأوروبية طوال مرحلة الحرب الباردة تميزت، من جانب، بانتمائها للمنظومة الدولية التي قادها القطب الأمريكي، ولكنها، من جانب آخر، لم تجعل هذا الانتماء مرادفاً لمسخها واختفاء خصوصية بنائها ونموذجها السياسي. وهو ما أعطى للنموذج الأوروبي القدرة علي التكيف مع عالم ما بعد الحرب الباردة، وأن يستمر في تطوره السياسي والاقتصادي وأيضاً في تأثيره الإستراتيجي كمشروع قطب دولي جديد قيد الإنشاء، حيث نجح الاتحاد الأوروبي في الانتقال من أجنده إستراتيجية قامت أساساً علي كيفية مواجهه التهديد السوفيتي والتفاعل مع نظام عالمي ثنائي القطبية إلى

بناء إستراتيجية جديدة للتفاعل مع تحديات عصر العولمة الجديد.

وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية وغياب حلف وارسو إلى بروز مجموعتين من التحديات أمام تجربة الاتحاد الأوروبي. ترتبط الأولى ببنائه الداخلي، بينما ترتبط الثانية بامتداده الأوروبي. فقد حرصت أوروبا طوال العقد الماضي على ضمان ليس فقط نجاح تجربة الوحدة الألمانية، إنما أيضا ضمان احتوائها داخل البيت الأوروبي، ووضع مسألة ضمان نجاح التحولات الاقتصادية والسياسية في أوروبا الشرقية ضمن أولوياتها، وأخيرا العمل علي بناء هوية أوروبية في مجال الدفاع والسياسة الخارجية. وتوازي مع ذلك تحديات أخرى نجحت أوروبا إلى حد كبير في اجتيازها، وهي تلك التي فرضتها اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية في ١٩٩٢، وما تضمنته من نقاط جديدة ومهمة سواء تلك التي تتعلق منها بالعملة الأوروبية الموحدة أو بالحديث لأول مرة في تاريخ التجربة الأوروبية عن المواطن الأوروبي، إضافة إلى حرية التنقل والعمل لمواطني دول الاتحاد، وأخيرا الصلاحيات الجديدة للبرلمان الأوروبي. وقد نجح الاتحاد الأوروبي في تحقيق كثير من أهدافه، ولكن هذا لا يعني أن معظم طموحاته قد تحققت، فلا زال كثير منها يواجه تحديات كثيرة، منها تطوير مؤسساته نفسها التي بنيت بهدف تأسيس سوق مشتركة تضم ست دول فقط، أصبحت الآن بعد أكثر من أربعين عاما مطالبة بتطوير سياسة دفاعية وخارجية موحدة.

٤- ديناميكية التجربة الأوروبية.. الوحدة عملية تطويرية وليست نسقا إيديولوجيا مسبقا

فتحت كل محطة في مسيرة الوحدة الأوروبية الطريق أمام محطة جديدة أكثر تقدما من سابقتها، بصورة جعلت مشروع الوحدة الأوروبية نتاج عملية تفاعلية بين أفكار كل مرحلة والواقع السياسي المحيط، بحيث يصعب القول إن هذه الوحدة نزلت من السماء بمعاهدات نهائية بين الدول الأوروبية تفرض عليها التوحد الاقتصادي والسياسي والدفاعي. وتمثلت

الاتفاقية أو المحطة الأولى في طرح فكرة السوق الاقتصادية المشتركة التي كانت بدورها نتاجا لتفاعلات بسيطة سابقة تمثلت في إقامة شركات الفحم والصلب. وضمت السوق في البداية ست دول ارتفعت إلى تسع، ثم توسعت مرة أخرى لتصل إلى ١٢ دولة عرفت باسم الجماعة الأوروبية. وكانت المحطة الثانية هي توقيع اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية في عام ١٩٩٢، والتي سبقها اتفاق آخر مثل التمهيد الحقيقي لاتفاقية الوحدة الأوروبية وقّع في يوليو ١٩٨٧ وعرف باسم اتفاقية الأداء الأوروبي الموحد، وهو الاتفاق الذي حمل كثيرا من الأفكار التي ساهمت في تقبل الدول الأوروبية لاتفاقية ماستريخت. وقد مثلت اتفاقية ماستريخت الأساس الثاني في مسيرة الوحدة الأوروبية حيث نصت على إلغاء الحدود بين الدول الأوروبية ورفع القيود الجمركية، والبدء في مسيرة تطبيق نظام العملة الموحدة اليورو، ووضع أسس لنظام قانوني وتعليمي وأمني متشابه تحكمه معايير واحدة. إضافة إلى البدء في التوجه القائم على الاعتراف بالمواطن الأوروبي، كفرد يتجاوز قوانين كل دولة على حدة، وعلى حرية التنقل والعمل في كل بلدان الاتحاد الأوروبي. كما مهدت تلك الاتفاقية للمحطة الثالثة المتمثلة في صياغة دستور أوروبي، وتطوير نظام التصويت داخل المفوضية الأوروبية، والبدء في معالجة الثغرتين الكبيرتين اللتين أبرزتهما بشكل واضح حرب الخليج وهما الحاجة إلى تطوير سياسة خارجية ودفاعية أوروبية واحدة، وذلك على طريق إقامة وحدة فيدرالية بين معظم دول الاتحاد. وقد وقعت دول الاتحاد على معاهدين جديدتين عمقتا ما جاء في اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية، وهما معاهدة أمستردام في ١٧ يونيو ١٩٩٧، ومعاهدة نيس في ديسمبر ٢٠٠٠، حيث اتضح فيهما حرص دول الاتحاد على تطوير البناء الأوروبي من الداخل من أجل تفعيل سياساته في الخارج على طريق بناء كيان أوروبي موحد.

وتظل المحطة الثالثة المرتقبة هي تطبيق نصوص الدستور الأوروبي الذي يمهد لمرحلة الفيدرالية التي لم تفرض أيضا بشكل فوقى على دول

الاتحاد ، إنما بدأت بطرح أفكار خاصة متعلقة بالدستور الأوروبي ، وطبيعة العلاقة بين الدول الكبرى و الدول الصغرى خاصة المنضمة حديثا للاتحاد ، وهو ما سيمهد الطريق كما حدث في المراحل السابقة أمام ظهور حقبة جديدة أكثر تقدما ستمثل هذه المرة في ميلاد وحدة فيدرالية بين معظم هذه الدول . وقد بدأت أوروبا بالتركيز على الطرق العملية التي ستوصل في حال نجاحها إلى تلك الفيدرالية ، كوجود رئيس منتخب للاتحاد الأوروبي وبرلمان له صلاحيات أكبر من البرلمان الحالي ، ووزير خارجية لديه صلاحيات حقيقية غير تلك التي يحملها المبعوث الحالي للمفوضية . وإذا كنا نرجح وصول جانب من الدول الأوروبية لهذه المحطة الختامية في المستقبل المنظور ، فإنه من المؤكد أن نقطة الانطلاق التي كانت مجرد اتفاقية للفحم والصلب بين عدة دول أوروبية في باريس عام ١٩٥١ ، لم تدل مطلقا على أن المحطة الختامية ستكون ميلاد كيان فيدرالي موحد . وربما يكون من الصعب أن نجد تكتلا دوليا آخر في العالم ، نجح في تقديم مستويات متعددة للتفاعل مع الدول الأخرى مثلما فعل الاتحاد الأوروبي ، ومن الصعب أيضا أن نجد تجربة أخرى بدأت كسوق وانتهت كاتحاد ، أعقبت ما يقرب من نصف قرن من العداء والحروب المتبادلة كما حدث مع أقطار الاتحاد الأوروبي . فقد نجحت كل من فرنسا وألمانيا بعد أقل من خمس سنوات أن تدملا جراح الحرب العالمية الثانية وأن تتسقا فيما بينهما اقتصاديا وسياسيا ، وأن تؤسسا بعد اثني عشر عاما مع دول أخرى السوق الأوروبية المشتركة التي انضم إليها بعد ذلك محارب آخر . سابق . هو بريطانيا ليساهم في استكمال مسيرة الاتحاد الأوروبي .

وإذا كان البعض يحلو له أن يختزل تجربة الاتحاد الأوروبي في جانب واحد فقط هو الجانب الاقتصادي ، فإن هذا يبدو مجافيا ليس فقط للحقيقة ، إنما أيضا للواقع التاريخي . فميلاد الفكرة الأوروبية جاء في الحقيقة محصلة مجموعة من العوامل المركبة منها بالطبع . وربما على رأسها . العامل

الاقتصادي جنباً إلى جنب مع عوامل ثقافية وسياسية أخرى واضحة. فلولا هذا التجانس الثقافي والحضاري - بالمعنى الواسع - الذي يجمع البلدان الأوروبية لما كان يمكن لهذه التجربة أن تبدأ وتستمر. ولولا وجود قيادة سياسية ذات وزن تاريخي في فرنسا مثل ديغول وعت أهمية دور أوروبا الموحدة في العالم كمشروع قطب مستقل، لما كان من الممكن أن تظهر تجربة الوحدة الأوروبية في هذا الوقت المبكر، وبعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب العالمية الثانية. وأخيراً، فقد لعبت تلك النظرة الديناميكية لمسيرة الوحدة دوراً كبيراً في نجاح التجربة، فقد عبرت عن عملية تطويرية، تقدم في كل مرحلة أفكاراً قادرة على تطوير التفاعلات الأفقية بين الشعوب الأوروبية على المستوى الثقافي والسياسي والاجتماعي، دون فرض أنساق إيديولوجية سابقة التجهيز على هذا الواقع بغرض الإنجاز التاريخي أو الفوري للوحدة. كما ساعد مفهوم الدمج الذي حكم تفاعلات الدول المؤسسة مع الدول الجديدة في توسيع الاتحاد بسلسلة نسبية وفق منظومة من القيم، تقوم على مسألة التفاعل والتأثير المتبادل بين الدول التي تشكل مسيرة الاتحاد، بصرف النظر عن أحجامها وأوزانها الإقليمية والعالمية. وقد ساهمت تلك النظرة الديناميكية لمسيرة الاتحاد والتأكيد على قيمة الإدماج بالمعنى السياسي والاقتصادي بين الدول القديمة والحديثة، والمتطورة والأقل تطوراً، والكبيرة والصغيرة في إضفاء مجموعة من الدلالات النظرية على مسيرة الاتحاد الأوروبي،

يمكن تحديدها فيما يلي:

الأولى: هي تلك المساحة التي لعبها المتغير الثقافي في حصر اختيار نقطة انطلاق تجربة الوحدة الأوروبية في دول غربية ذات تراث ثقافي وحضاري متجانس. وجاء تأجيل انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي دون رفضه ليعطي مؤشراً على أن هذا المتغير ليس شيئاً ثقيلاً وثابتاً إنما هو قابل للانفتاح والتفاعل مع البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة، وبالتالي أو بالنتيجة عدم النظر إليه بشكل ساكن ونقي، إنما بشكل ديناميكي. فقد دل على أنه

قادر على التفاعل مع المتغيرات السياسية المعاشة، وبصورة تجعلنا في النهاية لا نتحدث عن ثقافة أوروبية مسيحية مغلقة، أو نسق ثقافي أوروبي علماني لا يقبل بشكل ثابت ومطلق التفاعل مع الثقافات والتجمعات العرقية الأخرى، بقدر ما أنه أعطى مساحة للتفاعل المتبادل بين هذا النسق الثقافي الأوروبي والتجمعات والأنساق الأخرى، بصرف النظر عن نتائج هذه التفاعلات حالياً، وذلك على ضوء تبنيه لقيمة الدمج والمفهوم الديناميكي الذي حكم مسيرة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الدول الراغبة في الانضمام إليه.

الثانية: لم يقدم النموذج الأوروبي في أي مرحلة من مراحل نموذجا قيميا وإيديولوجيا بديلا للنظام الرأسمالي، بقدر ما حرص على تقديم نموذج رأسمالي، ولكن أكثر إنسانية وتمسكا بقيمة العدالة الاجتماعية، خاصة مع ميلاد عالم ما بعد الحرب الباردة وغياب أصداء الحرب الإيديولوجية التي ذاع صداها في العالم كله بين المعسكر الاشتراكي والرأسمالي، حيث كان من الصعب في ذلك الوقت على أي بدائل أخرى أن تتبلور وأن تضمن النجاح دون الاعتماد النهائي - ولو بدرجة ما - على أحد المعسكرين.

ومع التحولات التي شهدتها العالم عقب سقوط النماذج الإيديولوجية المغلقة في هذا العقد، أصبح من الوارد أن يكون هناك دور جديد لأوروبا في العالم، خاصة في ظل غياب أي دلائل على وجود بديل قيمي وإيديولوجي ذي قيمة نظرية وعملية، قادر على مواجهة النظام العالمي الجديد في صيغته الكوكبية، مثلما حدث خلال الحرب الباردة حين طرح النموذج الاشتراكي نفسه كبديل قيمي وسياسي للرأسمالية، فما نشهده الآن من حركات احتجاج ضد العولمة لا تقدم نموذجا بديلا للعولمة إنما احتجاجات متعولمة بعضها عنيف وصاحب، وبعضها هادئ، في مواجهة مثالب العولمة.

وهنا يمكن لتجربة الاتحاد الأوروبي أن تساهم في ميلاد نظام دولي متعدد الأقطاب يقدم صورة أكثر إنسانية للعولمة، ويعمل على إرساء قيم وعقلية جديدة في التفاعل بين الشمال والجنوب تعتمد أساسا على المشاركة

في هموم الجنوب، خاصة جنوب المتوسط. هذه العقلية ستعني أولا الرهان علي ميلاد صيغة جديدة للتفاعل الثقافي المتوازن بين أقطاب العالم الواحد، وستعني ثانيا نظرة جديدة لقضايا نقل التكنولوجيا والعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الشمال والجنوب تتجاوز نظرية المعونات العابرة والمساعدات المؤدلجة التي لا تهتم بشكل حقيقي بالمشاركة في تطوير وتحديث الأبنية الاجتماعية والسياسية والثقافية القابعة في جنوب الكرة الأرضية.

وهكذا، يمكن القول: إن النموذج الأوروبي تميز ب عقلية إدماجية واضحة، مثلت جزءا من ثقافته ومن طبيعة بنائه الاجتماعي ونسيجه السياسي. كما أن فكرة وجود الإطار الثقافي والاجتماعي المحدد لأي فعل اقتصادي أو سياسي كانت أيضا من سمات الطريقة الأوروبية في التعامل مع الآخر، فهو نموذج لا يتحرك عادة بطريقة بارجماتية مفرطة كما في الحالة الأمريكية، بل عادة ما يضع إطارا عاما وتصورا استراتيجيا - مرنا وديناميكيا - لحركته الداخلية والخارجية علي السواء يحدد به بوصلة السياسة والاقتصاد.

٥- الشراكة المتوسطة أو أعمال قيمة الدمج جنوبا

نجحت تجربة الاتحاد الأوروبي منذ انطلاقتها في عام ١٩٥٧ في التجديد من نفسها، والتوسيع من دائرة اهتمامها وتفاعلاتها الخارجية، لتتجاوز حدود القارة الأوروبية بشرقها وغربها، لتصل إلى جنوب المتوسط وتحديدا إلى الاثنتي عشرة دولة المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط ومنها مصر.

وقد بدأ تفاعل الجماعة الأوروبية مع دول المتوسط منذ الستينيات حين وقعت دول الجماعة عددا كبيرا من الاتفاقات التجارية والاقتصادية مع بلدان المغرب العربي ومصر إضافة إلى لبنان وسوريا. واستمر هذا الوضع التعاوني طوال السبعينيات والثمانينيات حتى انتقل من صيغة التعاون Cooperation إلى صيغة الشراكة Partnership في منتصف التسعينيات وتحديدا في نوفمبر ١٩٩٥ مع انعقاد مؤتمر برشلونة الذي ضم وزراء خارجية

دول الاتحاد الأوروبي مع نظرائهم من ١٢ دولة متوسطة، حيث خرج عن المؤتمر ما عرف باسم إعلان برشلونة، والذي مثل بداية التحول الحقيقي في العلاقات الأورو- متوسطة، وميلاد تصور عملي للتفاعل بين الجانبين تضمن ثلاثة محاور رئيسية:

الأول: هو ما أسمى بالشراكة السياسية والأمنية، والتي تهدف إلى خلق منطقة متوسطة للسلام والاستقرار قائمة على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

الثاني: أسمى بالشراكة الاقتصادية والمالية، ويهدف إلى خلق منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، من خلال دعم القطاع الخاص في الدول المتوسطة وزيادة حجم الاستثمارات المالية والاقتصادية داخلها.

الثالث: أسمى بالشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية ويهدف إلى تحقيق نوع من التقارب بين مواطني حوض البحر الأبيض المتوسط، بجانب تعميق التفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني في الجانبين. وقد شدد هذا المحور على ضرورة تدعيم التعاون بين الجانبين في مجالات العدل والقانون والشئون الداخلية.

وقد وضع إعلان برشلونة عام ٢٠١٠ كنهاية للمرحلة الانتقالية لاكتمال إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر بين الجانبين، والتي اعتبرها أحد المشاريع الرئيسية التي على الطرفين ضرورة إتمامها. كما وضعت دول الاتحاد الأوروبي برنامجاً لمساعدة الدول المتوسطة أسمته MEDA Program استهدف تهيئة دول المتوسط لظهور سوق حرة للتبادل التجاري مع دول الاتحاد. تضمن هذا البرنامج شقين أساسيين. الشق الأول هو برنامج المساعدات الثنائية بين أوروبا وتسع دول متوسطة فقط - ٩٠٪ من إجمالي البرنامج - استشيت منه إسرائيل ومالطا وقبرص التي يفترض أن أوضاعها الاقتصادية لا تحتاج لمثل هذه النوعية من المساعدات. وقد استحوذت

المساعدات المباشرة لميزانية الدول المتوسطة التسع على ٢٠٪ من قيمة البرنامج، بينما استحوذت مجالات التعاون الاقتصادي ودعم القطاع الخاص على ٣٠٪، أما المجالات الاجتماعية والتي تضمنت الصحة والتعليم والمساعدات الاجتماعية فقد استحوذت على ٢٩٪ من إجمالي البرنامج، وجاءت مجالات حماية البيئة لتحصل على ٧٪ من هذه المساعدات، وأخيراً حصل مجال تنمية الريف على ٤٪. أما الشق الثاني ويمثل ١٠٪ من قيمة البرنامج، فيتوجه إلى إقامة مشروعات للتعاون الإقليمي بين الجانبين بغرض تطوير التفاعل السياسي والثقافي والاجتماعي.

كما طالب إعلان برشلونة بضرورة تقوية الروابط بين المجتمع المدني في كلتا الضفتين، وقدمت أوروبا مساعدات إلى مؤسسات المجتمع في جنوب المتوسط منذ عام ١٩٩٢ لازالت مستمرة حتى الآن. وقد أطلق برنامج MEDA عدة مشاريع من أجل دعم المجتمع المدني في دول جنوب المتوسط علي رأسها مشروع MEDA Democracy Program ، كما قدم دعماً واضحاً للنقابات والجامعات وشباب رجال الأعمال.

ورغم أن دول الاتحاد الأوروبي كما هو واضح قد حرصت علي تقديم دعم اقتصادي ومالي لدول جنوب المتوسط، إلا أن هذا الدعم جاء في إطار تصور سياسي وإستراتيجي لإيجاد صيغة خاصة للتفاعل بين أوروبا ودول جنوب المتوسط. بمعنى آخر، فإن دول الاتحاد قد حرصت علي صياغة تصور محدد لإدارة علاقاتها مع الآخر الجنوبي لا يقتصر فقط على معالجة المشكلات الأمنية العارضة، أو الحسابات العابرة التي تحكم المساعدات المالية المتفرقة، بقدر ما حرصت علي صياغة رؤية متكاملة - أيا كان الموقف منها - للتفاعل بين تكتل اقتصادي وسياسي وثقافي بازغ، ودول أخرى لا يوجد بينها أي رابط سياسي واقتصادي حقيقي، إلا ربما ما هو مكتوب في كتب التاريخ عن الثقافة العربية الواحدة واللغة والحضارة والمصير المشترك الذي يجمع الدول العربية.

وفي الحقيقة، يمكن القول إجمالاً إن مستقبل علاقة أوروبا بدول جنوب المتوسط ستحكمه أولاً قدرة العالم العربي على التجديد الداخلي، وعلى بناء أنساق سياسية واقتصادية قادرة على أن تدخل في تفاعل مع المنظومة الاندماجية للتجربة الأوروبية، والتي تسمح بالتفاعل المتبادل بين كل طرف بشرط أن يمتلك القدرة الاقتصادية والسياسية - من زاوية الكفاءة الاقتصادية، والديمقراطية ورشاده الإدارة وليس بالضرورة الفقر أو الغني على التأثير في المنظومة الأوروبية التي تسمح بحكم طبيعتها بالتأثير المتبادل. تبقى بالمقابل، أو ثانياً، قدرة أوروبا أو رغبتها في ترجمة مشروع الشراكة إلى مشروع سياسي منافس أو بديل للمشروع الأمريكي المقدم للمنطقة. ويصعب القول إن أوروبا لديها حالياً تلك القدرات، ولكنه من المؤكد أنها قادرة على امتلاكه في المستقبل المنظور. وعلى عكس مما يتصور بعض المثقفين في العالم العربي، لن يكون المشروع الأوروبي في خصومة صفرية مع الولايات المتحدة، ولن يعيد العالم لأجواء الحرب الباردة، إنما من المؤكد أنه يمكن أن يمثل صيغة أكثر انفتاحاً وأكثر قبولا للآخر في جنوب المتوسط من المشاريع الأمريكية.

٦- التوافق حول الدستور الأوروبي الموحد

عكس الجدول حول الدستور الأوروبي بداية مرحلة جديدة في مسار تجربة الوحدة الأوروبية، كرسست بمقتضاها الدول الأوروبية نوعاً جديداً من الجدول مهد لبداية مرحلة الفيدرالية التي بدأت تلوح في الأفق كما عكستها رغبة جانب كبير من الدول الأوروبية. ورغم أن الخلافات بين دول الاتحاد حول مواد الدستور ظلت قائمة حتى مؤتمر بروكسل الذي عقد في ١٨ يونيو ٢٠٠٤، خاصة بين ما عرف بالدول الصغيرة والكبيرة، والدول الجديدة والقديمة، والمتدينة والعلمانية، إلا أن طبيعة البناء الأوروبي، وآليات عمله قادرة على الوصول إلى حلول توافقية بين دول هذا الكيان ذي الخمس وعشرين دولة.

ويمكن اعتبار قمة سالونيك في اليونان التي عقدت في يونيو ٢٠٠٣ هي البداية الأولى لترجمة فكرة مشروع أول دستور أوروبي موحد في تاريخ القارة إلى حيز التنفيذ العملي، ولو في صورة خطة تمهيدية لبدء جلسات طويلة بين الدول الخمس عشرة الأعضاء لوضع شكل نهائي للدستور والموافقة عليه. ويقع الدستور في أربعة أجزاء. يتعلق الأول بالأهداف والاختصاصات وطرق اتخاذ القرارات ومؤسسات الاتحاد، ويتضمن الجزء الثاني ميثاق الحقوق الأوروبية الأساسية والذي تمت الموافقة عليه من جانب الأعضاء في مدينة نيس في ديسمبر ٢٠٠٠، أما الجزء الثالث والرابع فيعالجان على التوالي المجالات السياسية لعمل الاتحاد من واقع المعاهدات السابقة، ثم آليات مناقشة الدستور حتى نهاية العام الحالي والتصديق عليه في البرلمانات الوطنية.

وعلى ما يبدو فإن نقاط الخلاف بين الدول الأعضاء أقوى كثيراً من نقاط الالتقاء خاصة حول القضايا التالية:

١- توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والدول الأعضاء على نحو يفرق بين اختصاصات أصلية للاتحاد، كالسياسة النقدية وقوانين المنافسة والتجارة الخارجية، وأخرى مشتركة بين الجانبين مثل المواصلات والهجرة وقوانين اللجوء، وثالثة تخص الدولة كالثقافة والتعليم والرياضة.

٢- النص على تطوير هيكل اتخاذ القرار الجماعي بدءاً من عام ٢٠٠٩، بحيث يتم اتخاذ قرارات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجالس الوزراء والقرارات الخاصة بتطوير اختصاصات الاتحاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالأغلبية على أساس قاعدة الوزن التصويتي النسبي، باستثناء قضايا السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والتي يتم اتخاذها وفق قاعدة الإجماع وحق الفيتو، وبشرط أن تعبر أغلبية الدول الموافقة على أي قرار ما لا يقل عن ثلاثة أخماس مواطني الاتحاد، بما يعني إعطاء وزن أكبر للدول الثلاث الكبرى - ألمانيا وفرنسا وبريطانيا - إضافة إلى إيطاليا.

٣- إلغاء مبدأ التناوب الدولي على رئاسة الاتحاد واستحداث منصب رئيس

دائم، يتم انتخابه لمدة عامين ونصف عام قابلة للتجديد مرة واحدة من جانب مجلس رؤساء الدول والحكومات.

٤- قصر صلاحيات الرئيس على تنسيق عمل الاتحاد ومتابعة تنفيذ الاتفاقات بالتعاون مع الدول الأعضاء.

٥- استحداث منصب وزير خارجية الاتحاد، المسئول عن سياسته الخارجية والأمنية المشتركة وتعيينه نائباً لرئيس المفوضية الأوروبية ورئيساً لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء، على نحو يضمن وجوده في الهيكل الإداري والسياسي للاتحاد.

٦- فيما يتعلق ببنية المفوضية الأوروبية فستبقي حتى نهاية ٢٠٠٨ محتفظة بنظام يقوم على حق كل عضو في تعيين مفوض واحد في بروكسل، على أن يحدد الحد الأقصى لعدد المفوضين المتمتعين بحق التصويت بدءاً من ٢٠٠٩، يكون خمسة عشر فقط بمن فيهم رئيس المفوضية ووزير الخارجية، وأن تتناوب الدول على تعيين أولئك المفوضين بصورة دورية. وأخيراً زيادة عدد مقاعد البرلمان الأوروبي مع انتخابات العام القادم من ٦٢٦ إلى ٧٣٢.

وقد رتبت هذه الاقتراحات بصورة تميل إلى التورية والعمومية خاصة قضية توزيع الاختصاصات وصلاحيات الرئيس. ومع ذلك، فقد أثارت انتقادات عنيفة من جانب معظم الدول الأوروبية باستثناء ألمانيا وفرنسا وبريطانيا - الممولين الرئيسيين للاتحاد - الذين عبروا عن قناعتهم بأن هذه الإصلاحات تمثل الطريق التوافقي الوحيد لاستعادة نشاط وحيوية الاتحاد، ومواجهة تحديات التوسع ومراحل الاندماج الجديدة بجانب احتفاظهم بمكانتهم الكبيرة داخل الاتحاد عن طريق نظام التصويت المقترح الذي يأخذ بعين الاعتبار عدد السكان.

أما الدول الصغيرة فقد عبرت معظمها - خاصة المنضمة حديثاً - عن قلقها من كون مسودة الدستور المقترح تعكس علاقات القوة داخل الاتحاد، فرأت في إلغاء الإجماع كمبدأ عام مقدمة لتجاهل مصالحها

وخصوصيتها التاريخية، وانتقاصا لنفوذها في المؤسسات الأوروبية وبداية سيطرة الأقوى على مقدرات القارة. وتقف بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج فقط إلى جانب إيطاليا وألمانيا وفرنسا، وهي من الدول الست المؤسسة للاتحاد الأوروبي. بينما تتقدم النمسا وفنلندا صفوف الدول الصغرى الأخرى غير الراضية عن مسودة الدستور، لأنها تعترض على مقترح إصلاح المفوضية الأوروبية في ضوء توسيع الاتحاد الأوروبي ومنح حق التصويت لخمسة عشر مفوضاً، إضافة إلى عشرة بدون حق التصويت، مما يقلص من نفوذها ويؤدي إلى استبعادها من عملية اتخاذ القرار. وقد نظم في فيينا في الأسابيع التي تلت طرح مواد الدستور في بداية هذا العام أكثر من لقاء تسيقي بين الدول الصغيرة قبل بدء المفاوضات حول الدستور وانضمت لها أسبانيا وبولندا، والراغبون في مساواتهم من حيث الوزن التصويتي النسبي بالأربعة الكبار.

وقد أعلنت بشكل واضح كل من إيطاليا وألمانيا وفرنسا عن استعدادها للتوقيع على مسودة الدستور التي أعلنتها لجنة المعاهدة الأوروبية برئاسة جيسكار ديستان، وعبر المستشار الألماني جير هارد شرودر عن ذلك حين أشار إلى أن بلاده تقبل مسودة الدستور التي وضعتها لجنة ديستان، وحذر من محاولة كسر الإجماع الذي تم التوصل إليه في لجنة المعاهدة والتمسك بالتصويت بنظام الأغلبية المزدوجة. كما دعم الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان ومعه المفوضية الأوروبية موقف الكبار داخل الاتحاد الأوروبي، وأكد على ضرورة عدم قلب مسودة الدستور رأساً على عقب وأنه يمكن إضافة بعض التحسينات فقط.

ورغم تحذيرات الدول الكبرى المستمرة من مغبة إعادة التفاوض حول الدستور، إلا أنها اضطرت إلى تقديم بعض التنازلات خوفاً من تعرض الدستور للرفض الكامل، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقديم المزيد من التنازلات، مثل العمل على الدمج بين وجود رئيس منتخب للاتحاد وبين تناوب الأعضاء على رئاسة مجلس رؤساء الدول والحكومات، أو الإبقاء على تعيين كل دولة

لمفوض على الأقل في بروكسل مع تمتعه بكامل الصلاحيات. وقد جاءت قمة بروكسل التي عقدت في ١٨ يونيو ٢٠٠٤ لتعلن عن ميلاد توافق أوروبي حول بنود الدستور الجديد، فقد أبدت كل من فرنسا و ألمانيا موافقتها على الاقتراحات الأيرلندية لتعديل الدستور والتي لم تتعرض للنقاط الخلافية السابقة وتضمنت أساسا نصوصا لتهدئة المخاوف البولندية والأسبانية حول أسلوب التصويت داخل الاتحاد لضمان عدم هيمنة الدول الكبرى على تمرير القرارات.

وأعربت أسبانيا عن موافقتها على الاقتراحات الأيرلندية التي تنص على تمرير القرارات في الاتحاد بموافقة ٥٥٪ من الدول الأعضاء و الذين يمثلون ٦٥٪ من إجمالي عدد السكان في الاتحاد الأوروبي. واشتملت الحلول الوسط التي عرضتها الرئاسة الأيرلندية اقتراح تعديل عدد أعضاء المفوضية الأوروبية التي تتولى مهمات الجهاز التنفيذي للاتحاد. وتتص التعديلات على أن يكون لكل بلد عضو في المفوضية الأوروبية بدءا من الخريف المقبل، على أن يتم تخفيض عدد أعضاء المفوضية إلى ١٨ مفوضا في عام ٢٠١٤، بهدف تأمين فاعلية الجهاز التنفيذي للاتحاد.

ويعزز مشروع الدستور صلاحيات المفوضية في مراقبة سير موازنات الدول الأعضاء من أجل الضغط على العجز في الموازنات العامة، وتوسيع المجالات التي سيتم التصويت فيها بقاعدة الأغلبية، خاصة بعد أن أعربت بريطانيا عن استعدادها لقبول قاعدة الأغلبية في بعض المجالات الاجتماعية وقضايا الهجرة، و لكنها لم تقبل التصويت بهذه القاعدة في مجالات السياسة الخارجية.

وقد استحدث الدستور الجديد للاتحاد منصب رئيس الاتحاد ووزير الخارجية في وقت كان الخلاف فيه مازال قائما حول اختيار رئيس للمفوضية خلفاً لرومانو برودي. ووفقا للدستور، فإن رئيس الاتحاد الذي يحل محل الرئاسة الدورية يتم انتخابه من جانب قادة الدول الأعضاء بالأغلبية المزدوجة

لمدة عامين ونصف قابلة للتجديد مرة واحدة.

إضافة إلى ذلك، اتفقت دول الاتحاد على واحدة من أكثر النقاط الخلافية، وهي المتعلقة بنظام التصويت، حيث توافقت الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات بناء على ما يسمى بالأغلبية المزدوجة أي أغلبية ٥٥٪ من الدول الأعضاء و ٦٥٪ من سكان الاتحاد البالغ عددهم ٤٥٠ مليون نسمة. وينص النظام على أن معارضة أي قرار يصل إليه الاتحاد تتطلب اتفاق أربع دول على الأقل مهما كان ثقلها، وهو ما يعلى من شأن الدول التي تعرف بالدول المتوسطة الحجم في مواجهة عمالقة أوروبا (ألمانيا و بريطانيا و فرنسا)، كما يلغى الدستور في حالة بدء العمل به حق الاعتراض الفتيو الذي تتمتع به بعض الدول في خمسين مجالاً مختلفاً. وقد رفضت دول الاتحاد ما طالبت به بولندا من ضرورة النص على المرجعية المسيحية في ديباجة الدستور مدعومة من الفاتيكان.

يبقى أن العمل بالدستور مازال مشروطاً بموافقة شعوب الدول الـ ٢٥ الأعضاء في الاتحاد. وتكشف قراءة النص الدستوري المؤلف من ٣٣٣ صفحة، أخذاً في الاعتبار ماضي وحاضر كل دولة من دول الاتحاد، أن الدستور يبدو كصيغة توفيقية متناقضة في بعض الأحيان، بين معسكر يحلم بوحدة أوروبا الجديدة وتتزعمه ألمانيا و فرنسا، و آخر يكسر كل القيود ويتمسك بكل ما يضمن له حماية حقوقه وحرية و تدعّمه بريطانيا الراضة استخدام اليورو حتى الآن.

وكان فشل زعماء دول الاتحاد في الاتفاق على رئيس المفوضية الجديد الذي تنتهي ولايته في أكتوبر ٢٠٠٤ خلال قمة بروكسل أكبر دليل على تعارض المصالح والمنافسة على فرض السيطرة على الجهاز التنفيذي الفعلي للاتحاد بين ألمانيا و فرنسا من ناحية، و بريطانيا من ناحية أخرى. وسيبقى التحدي الرئيسي أمام تطبيق نصوص الدستور الأوروبي هو موافقة شعوب الدول الأعضاء الخمس والعشرين على الدستور، سواء برلمانياً أو من

خلال الاستفتاءات الشعبية. ومما يزيد الموقف تعقيدا هو أن رفض مواطني دولة واحدة من دول الاتحاد يمثل حكما بالإعدام على وثيقة الدستور التي استغرق إعدادها ثلاث سنوات.

وأخيرا، يجدر التأكيد على أن معركة الدستور الأوروبي قد كشفت عن قدرة معظم الدول الأوروبية ونخبها السياسية على التعامل مع الخلافات القائمة باعتبارها مقدمة لدفع مسيرة الوحدة خطوات للأمام، حتى لو بصورة توافقية لا تعكس المطالب الكاملة لكل دولة. ولكن تبقى هذه الطريقة هي المدخل الأكثر فاعلية لاستكمال بناء تجربة ذات مرتكزات واقعية، وليست مجرد تصورات أيديولوجية أو سياسية متخيلة لا أساس لها في الواقع المعاش.

ثالثا - تحديات تجربة الوحدة الأوروبية

صار من المؤكد أن مشروع أوروبا الفيدرالية لن يكون هو مشروع الغد، كما أن أوروبا التي تضم ٢٥ دولة لن تستطيع استكمال مسيرتها الوحودية وهي محتفظة بنفس مؤسساتها القديمة، ومستمرة بنفس آلية العمل التي حكمت أداء ١٥ دولة أوروبية داخل الاتحاد.

والحقيقة أن رحلة بناء المشروع الأوروبي كانت مزيجا من السياسة والاقتصاد، وأن أوروبا السياسية كانت بالأساس مشروعا فرنسيا سرعانا ما انضمت إليه العديد من الدول حتى أصبحت ركيزته الأساسية الآن هي المحور الفرنسي - الألماني، وبقية بريطانيا الضلع الثالث من أضلاع المثلث الأوروبي الكبير، ليست وعلى خلاف ما يتردد، معارضة لبناء أوروبا السياسية، إنما هي ترغب في ألا يكون مشروع أوروبا السياسي في تناقض مع المشاريع الأمريكية. ونلاحظ هنا أن أحد أبرز التحديات التي ستواجه تجربة الاتحاد الأوروبي سيتمثل ليس فقط في الخلاف بين أوروبا القديمة والجديدة حول الدور السياسي لأوروبا، إنما أيضا حول طبيعة هذا الدور وعلاقاته بالأقطاب الكبرى الأخرى في العالم خاصة الولايات المتحدة.

وعلية سنجد أن دول الاتحاد الأوروبي الخمس والعشرين منقسمة بين بلدان أوروبا الشرقية التي بنت علاقاتها بالاتحاد باعتباره منفذا تجاريا وسوقا كبيرا ومجالا حيويا لتلقي الاستثمارات، دون أي إحساس يذكر بأهمية بناء مشروع سياسي مستقل للاتحاد الأوروبي، وبين دول أخرى تري ضرورة أن يستكمل الاتحاد الأوروبي مشروعه السياسي ودوره العالمي كقطب بازغ على الساحة الدولية، وهو التوجه الذي تقوده كل من فرنسا وألمانيا. وأخيرا هناك الموقف البريطاني الداعي لبناء قوة سياسية وعسكرية واقتصادية أوروبية، ولكن بصورة متناغمة مع القطب الأمريكي.

وإذا كان من المؤكد أن ديناميكية البناء الأوروبي وقدراته الإدماجية من شأنها أن تذلل كثيرا من العقبات أمام مسيرة الوحدة الفيدرالية، إلا أنه من المؤكد أن أوروبا ستكون في مفترق طرق في المستقبل المنظور، لكون هذه القدرات الأوروبية السابقة كانت قادرة على أن تذلل العقبات بين دول امتلكت رؤية إستراتيجية واحدة لمسار الوحدة الأوروبية، على عكس ما يجري الآن حين أصبحت هناك رؤى مختلفة لمستقبل الوحدة الأوروبية، ولطبيعة الدور الأوروبي على الساحة العالمية، وهو ما يجعل استمرار التجربة الأوروبية بنفس الآلية السابقة مسألة شبه مستحيلة، وسيعجل من فرص ظهور وجود أوربتين، الأولى سياسية - إستراتيجية تسيرون نحو الفيدرالية وتبني قطبا دوليا جديدا مستقلا على الساحة الدولية، والثانية أوروبا السوق - الاقتصادية التي ستضم دول أوروبا الشرقية وبريطانيا وبعض الدول الأخرى المرشح انضمامها للاتحاد الأوروبي كالبوسنة وألبانيا وتركيا أيضا. ولعل الجدل الذي شهدته مناقشة الدستور الأوروبي قد دل على أن هناك وعيا أوروبيا بهذا التباين. وأصبحت إحدى أبرز الأفكار المطروحة لمعالجة الخلاف حول الدستور الأوروبي تتمثل في التحرك بسرعتين، وذلك بأن تشكل الدول المؤيدة للدستور بشكله الحالي كتلة رائدة تكون فرنسا وألمانيا قوتها الرئيسية، بحيث تتحرك بسرعة أكبر نحو مزيد من الاندماج

والفيدرالية، فتكون بمثابة نموذج لمن يستطيع أن يلحق به خاصة في حال أعلنت هذه المجموعة عن دمج هيئاتها الدبلوماسية والقضائية وغيرها كمرحلة أولى لدفع التعاون في جميع المجالات الأخرى.

وتشير هذه الفكرة المخاوف من حدوث انقسام داخل الاتحاد الأوروبي، لكن المعارضين لها قد لا يستطيعون وقف القاطرة، وقد يضطرون للحاق بها إن آجلاً أو عاجلاً. ولكن تاريخ أوروبا، كما قال الرئيس الفرنسي جاك شيراك، لم يكن أبداً نهراً هادئاً يتدفق بسلام، بل كان تاريخاً من الأزمات تم التغلب عليها، وسوف يتم التغلب على هذه الأزمة.

والحقيقة أن أوروبا مقبلة على مرحلة حاسمة في تاريخ مسيرتها نحو الوحدة، فهي تقترب من محطتها الفيدرالية الأخيرة، والتي ستثير حساسيات وتباينات مركبة داخل كل دولة على حدة، وبين الدول الأوروبية بعضها البعض. فهناك الانقسام الداخلي بين من يُعرفون بأنصار السيادة الوطنية والرافضين لتخلي الدولة الوطنية عن سيادتها أو جانب منها لصالح الوحدة الأوروبية، من ناحية، والفيدراليين الذين يرون أنه لا بديل لإتمام الوحدة الأوروبية إلا بمزيد من التنازلات تقدمها الدولة الوطنية لصالح الكيان الفيدرالي القادم، ويلاحظ تصاعد هذا الاتجاه بين الدول الأكثر حماساً للفيدرالية وللدستور الأوروبي كفرنسا وألمانيا.

أما على مستوى العلاقات بين الدول، فمن الصعب تصور استمرار الآليات القديمة التي تعطي جميع الدول نفس الحقوق والواجبات، فدول مثل ليتوانيا وأستونيا من غير الوارد أن يكون لها نفس الوزن التصويتي لفرنسا أو لألمانيا، فالاتحاد الأوروبي الكبير صار يعكس تفاوتاً هائلاً في الوزن الديموجرافي والسياسي والاقتصادي، ويأخذ دستور الاتحاد بالمعيار الديموجرافي وحده، إلا أنه من المؤكد أن علاقة عدد السكان بالمكانة والوزن الاقتصادي مسألة لا يمكن إنكارها.

تبقى أن رحلة بناء أو صناعة الوحدة الأوروبية منذ عام ١٩٥١ وحتى

الآن، تعكس بصورة واضحة ديناميكية التجربة وحيويتها، وقدرتها على تصنيع خبرة لم تكن معاشة أو موروثة، وربما قيمتها الأساسية، بنجاحها في تحويل هذا الحلم إلى واقع، واقتحامه وهي مسلحة برؤية كلية. ولعل تعليقات كثير من السياسيين والكتاب الأوروبيين في الستينيات عكست تلك النظرة التشاؤمية لإمكانية نجاح أوروبا في تطوير مسيرتها الداخلية وانتقالها من مرحلة السوق إلى الاتحاد، على اعتبار أن حجم الصعوبات كان كبيرا، وأن المسافة التي تفصل بين الواقع والحلم كانت كبيرة أيضا.

وقد نجحت مسيرة الوحدة الأوروبية في التقدم، وعكست نموذجا في العمل والبناء نجح في صناعة وحدة، لم يتوقعها الكثيرون، وهي بذلك تقدم رسالة إلى العالم العربي، ربما يستفيد منها في حال إذا رغب في تطوير قدراته الداخلية والاعتراف بتواضع طموحاته ورغبته في الإنجاز ولو المحدود، وأن يخرج من دائرة الشعارات العامة المنعزلة عن الواقع، أو الاستسهال في تكريس ثقافة المعونات التي لم ترتبط في معظم الأحيان بتعظيم قدراته الداخلية، وتطوير هياكله السياسية والاقتصادية، يعززها الانبهار بالمظهر السطحي للنموذج الأمريكي الذي ورث قارة عظمى بكرا، وصدر ثقافة للاستهلاك السريع تصورت أنها ستصدر الديمقراطية بقرار أو بقنبلة، واعتبرت في كثير من الأحيان الثراء كأنه فقط حق تاريخي مكتسب للأثرياء فقط، وليس عملية مرادفة لقيم الإنتاج والابتكار والمثابرة.

صار من المهم أن يفتح العالم العربي على قيم المسيرة الأوروبية في بناء تجربة مثيرة وناجحة رغم الأزمات، يتجاوز فيها نظرته التي تختزل حلفاءه في القادرين فقط على منحه معونة هنا أو تمويلا هناك، أو يكرسون معه حالة الجمود والثبات التي يعيشها. فالتفاعل مع قيم تجربة الوحدة الأوروبية ومسيرتها لا يعني تطابق العالم العربي كليا معها، أو في وجود توافق كامل في المصالح بين الجانبين، ورغبة في إحلال مهيمن أوروبي محل أمريكي، إنما يعني تسليط الضوء على أبرز قيم هذه التجربة ووسائلها لكي تفيد

المنطقة العربية في البحث عن صيغ جديدة لنهضتها تتجاوز الانعزال الإقليمي لكل دولة، والشعارات القومية التي تُردد على سبيل الديكور للاستهلاك المحلي.